

ظاهرة الحوكمة النووية: الآليات والعقبات في ظل تحدي الانتشار النووي في
النظام العالمي.

*The policy of nuclear governance: mechanisms and obstacles under the
nuclear proliferation challenge in the world order*

د. إمام بن عمار¹

¹ أستاذ محاضر. جامعة محمد الصديق بن يحيى. جيجل

imambenamar@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/08/28

تاريخ الاستلام: 2018/06/06

ملخص:

أدى ظهور الطاقة الذرية في العلاقات الدولية إلى ثورة جذرية في فهم الاستراتيجية فهما مغايرا من منطلق اعتبارها مكسبا أمنيا واستراتيجيا لا غنى عنه في رسم سياسات الدول الخارجية وبناءها لمنظومات الدفاع والردع، درئا للخوف المحتمل من سلوك الفاعلين الآخرين، ومصدرا للقدرات الاقتصادية والعلمية المساعدة على تطوير البلد واقتحامه لميدان التكنولوجيا المتفوقة، ومن جهة ثانية أثار الخوف من انتشاره بين عديد الدول واستغلاله من شبكات غير قومية تهدد أمن واستقرار المجتمعات والدول معا. فكانت الحاجة إلى اعتماد مختلف الطرق والوسائل والأفكار التي تحت على خيار منع التسليح النووي، والترويج لفلسفة الذرة السلمية، وذلك بجهود عديد الفواعل الرسمية وغير الرسمية، الدول والمنظمات والهيئات الوطنية والدولية وعبر القومية لأجل الإبقاء على عالم خال من الأسلحة النووية؛ ضمن ما يمكن الاصطلاح عليه بالحوكمة النووية.

Abstract:

The emergence of Atomic energy in international relations led to a radical revolution in the understanding of strategy in a different way, considering it as an indispensable security and strategic advantage in drawing up foreign countries' policies and building defense and deterrence systems to prevent possible fear of the behavior of other actors and a source of economic and scientific capabilities to help develop And penetration into the field of high technology. On the other hand, it has raised fear of its proliferation and its exploitation of non-national networks that threaten the security and stability of societies and nations. There was a need to adopt various ways, means and ideas that urge the option of preventing nuclear weapons and promoting the peaceful philosophy of Atoms through the efforts of many official and non-official actors, States, national and international organizations and bodies; within what is named Nuclear Governance.

Keywords: Nuclear energy – nuclear proliferation – Nuclear governance – IAEA- Non-Proliferation – Non-State Actors.

مقدمة:

يُعتبر ظهور الأسلحة النووية وتكنولوجيات تطويرها من العوامل الجوهرية التي أحدثت تغييراً جذرياً على التفكير الاستراتيجي العالمي في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ فقد ساهم متغير الطاقة النووية في دفع الدول إلى التفكير في استغلال هذا المورد المتميز في أغراض عديدة؛ سواء كانت مدنية أو عسكرية، حسب ما تميل إليه سياسات الدول ومطالب ومصالح نخبها العسكرية والصناعية في دوائر صنع القرار، ناهيك عن رغبة البعض في اقتناء السلاح

النووي كمعادل حاسم ومضمون للقوة مقابل دول أخرى، وذلك ضمن ما تقتضيه المطالب الحيوية للدول في بيئة تنعدم فيها الثقة المتبادلة، وتزيد الحاجة إلى ضمان مصدر رادع في علاقات الدول بعضها بعضا.

زاد ميل الدول لاكتساب القوة النووية، خاصة إذا كان دافعها عسكري بحث، من مخاوف المجموعة الدولية من انتشار التكنولوجيا النووية العسكرية وسهولة وصول الدول - غير النووية منها - إلى مصاف القوى النووية المعترف بها في الأمم المتحدة؛ أي الخمس الكبار في مجلس الأمن، مما اعتبر دافعا كبيرا لإبرام اتفاق عالمي يحول دون تحقق هذا الاحتمال الخطير الذي أوشك في مراحل زمنية سابقة إلى إقحام العالم برمته بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في حرب نووية شاملة، فكان السبيل إلى إبرام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام 1968، بالنظر إليها عائقا قانونيا دوليا لكبح الطموحات النووية للدول غير النووية الرسمية المعترف بها في المعاهدة.

بناء على منطق المنع التمييزي Discriminatory interdiction

لامتلاك القوة النووية الذي جسده المعاهدة السابق ذكرها، تعالت دعوات دول عدة لكسر الاحتكار النووي على القوى النووية الرسمية، وتمكين الدول قاطبة من الوصول إلى هذه الميزة الاستراتيجية على اعتبارها حقا متأصلا في الاستفادة من مزايا الذرة بغض النظر عن التفسيرات السياسية الضيقة لاستخداماتها، فكانت لزاما على الدول الفاعلة في منظومة منع الانتشار النووي التفكير في سبل تمنع العالم

من خوض مواجهة نووية، وتسد الطريق أمام وصول الفواعل المختلفة دولاً أو غيرها للحصول على تكنولوجيا صناعة أسلحة نووية للأغراض العسكرية.

ولأجل محاربة كل الطرق التي تمهد لنشر طرق ومعدات تطوير الأسلحة النووية في مختلف أرجاء العالم، صيغت فلسفة عالمية نابعة من الخبرات السابقة في العلاقات الدولية، خصوصاً منذ وشك دخول القوتين العظميين حرب نووية مفتوحة؛ خلال أزمة الصواريخ الكوبية 1962، وما استتبع ذلك من محاولات دول نامية لتطوير برامج نووية تقتصر إلى الأمان والرقابة على المواد النووية، بدليل حادثة تشرنوبيل التي أثبتت ضرورة توجه العالم نحو سياسة عقلانية شاملة، تشارك فيها كل الفواعل العالمية، وتُصاغ قواعدها ضمن الأطر الإنسانية والتكنولوجية، بإشراف أممي أوسع، ضمن ما يسمى بالحوكمة النووية؛ فالتفكير العقلاني في عالم آمن ومستقر أين تتعايش مختلف الفواعل العالمية – بمن فيهم الأفراد والنخب – مع حتمية الذرة، يقتضي إقامة خريطة من السياسات والقيم والخطوات العملية والفكرية لدرء تهديد الإفناء المتبادل بطريق الخطأ أو التهور، وخلق نمط جديد من تقييم إيجابيات وسلبيات الطاقة النووية حتى يتسنى تطبيق الحوكمة في هذا المجال تطبيقاً ناجحاً.

وفي هذا الصدد، نبادر بالتساؤل عن ضرورة الاحتكام إلى هذه الفلسفة قصد ضمان عالم سلمي تستفيد منه كل الأطراف من فوائد الذرة، على اعتبارها بديلاً تنموياً وعنصراً من عناصر قوة الدول الشاملة المسخرة لخدمة الإنسان، ونبد

فكرة التوظيف العسكري لها؛ أين تصب جميع الجهود المشتركة فردية ووطنية وعالمية للحيلولة دون إقامة منشآت أو مفاعلات أو خطط عسكرية لاستغلال الطاقة النووية، وهي مخاوف لطالما سادت النظام الدولي إبان فترة الحرب الباردة، واستمرت بعدها مع احتمال وصول دول جديدة من العالم الثالث إلى مصاف القوى النووية. بناء على هذا التفكير وما ورد سابقا، نطرح الإشكالية التالية:

ماهي حدود التطبيق الفعلي والفعال لسياسة الحوكمة النووية في ظل التسليم بمخاطر الذرة العسكرية ومزاياها المدنية في النظام العالمي؟

1- التأسيس المفاهيم لسياسة الحوكمة النووية

2- الآليات والطرق المختلفة لتفعيل سياسة الحوكمة في المجال النووي

3- عقبات الحوكمة النووية وتحديات نجاعتها في ظل مخاطر الانتشار

النووي

1/ التأسيس المفاهيمي لسياسة الحوكمة النووية

تضطلع سياسة الحوكمة النووية بمهمة تحقيق الجودة في إدارة ملف الطاقة النووية بوصفها مصدرا فعالا لتطوير قدرات الدول المختلفة، خاصة الاقتصادية والأمنية، ناهيك عن النظرة التقليدية الواقعية لأهميتها في المجال الدفاعي العسكري التي ظلت مهيمنة على تفسير الانتشار النووي منذ فترة الحرب الباردة. فهي جملة الخطوات الإجرائية لإدارة فعالة وعقلانية وشاملة لاستخدام القدرات النووية كبديلا

تنمويا في ما يفيد المجتمعات والأفراد، ويطور البنى الاقتصادية للدول الساعية لتنويع مصادر تطويرها.

تبدأ محاولات تقديم تعريف موضوعي وواضح للمفهوم عبر التسليم - في البداية - بأن الحوكمة - في هذا السياق - مجموعة الأدوات والبنى والعمليات المختلفة التي تسهر على توظيفها فواعل دولية وغير دولية، سياسية واجتماعية، ضمن فلسفة المنفعة والرشادة في الأداء، بغية ضمان أمن عالمي في ظل انتشار مختلف عوامل تطوير الأسلحة النووية. وهي بذلك تعتبر:

1/ **عملية هادفة:** تعتبر الخطوات التي تتجه نحو هدف رفض التسلح النووي مسارا متواصلا غائيا؛ تسعى أطرافه إلى بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية ومعدات تطويرها وطرق نقلها بين الفواعل الدولية وغير الدولية، وما ينجم من أخطار في حالة استخدامها أو حتى التلويح بذلك؛ أي أنها **سياسات هادفة - Policy oriented**.

2/ **فضاء تعاوني رسمي وغير رسمي بين فواعل النظام العالمي:** لا يحتكر فضاء محاربة الانتشار النووي وجهود السلام والمنع النووي دول قومية فقط، كون أن منطق الحوكمة يقتضي تكاتف جهود الفواعل المشتركة دون استثناء؛ انطلاقا من مستوى الفرد إلى البيئة العالمية والكونية بدءا بالوحدات الأساسية في النظام الدولي مثلما شهدته فترة الخمسينيات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي؛ حيث كان هناك عاملان دفعا بهما كخصمين إلى اعتناق منطق التعاون من أجل

ضمان الأمن العالمي؛ الخشية من اندلاع حرب نووية، وهي خشية بعثتها أزماتا برلين وكوبا، والتكلفة العالية جدا لإجراءات الحماية في حال حدوث هجوم نووي¹، لأن مخاطر الذرة العسكرية تتهدد حياة المجتمعات ومصالح الدول واستقرارها إضافة إلى سلامة البيئة واستدامتها، وهنا لا ننفي دور كل طرف يسعى إلى ذلك.

3/ **فلسفة عقلانية:** كانت مسألة الانتشار النووي ضمن الضوابط والترتيبات الدولية منذ الستينيات من القرن العشرين شاغلا رئيسيا للأمم المتحدة والبشرية جمعاء، على اعتبار أن مهمة تقييد خطوات التوصل إلى الذرة العسكرية وتوجيهها للأغراض الحربية نصب في خانة التفكير العقلاني؛ ألا وهو تقليل احتمالات وقوع حرب نووية كبيرة كانت أم محدودة²، ناهيك عن استهداف البناء السلمي للطاقة النووية لخدمة الأفراد في مجالات التنمية. فالآليات الوطنية والدولية إضافة إلى مبادرات الأفراد ضمن شبكات المجتمع المدني ترفع قيمة الحوكمة النووية إلى مصاف الفلسفات العقلانية المنوطة بالعمل لإخلاء العالم من أسلحة الدمار الشامل، وأيضا القضاء على مبررات الحرب النووية.

2/ الآليات والطرق المختلفة لتفعيل سياسة الحوكمة في المجال النووي:

تتجه كتابات المهتمين بالظاهرة النووية في العلاقات الدولية إلى التسليم بحتمية الذرة في النظام الدولي منذ تطويرها عام 1945، فهي السلاح المطلق الذي نقل مفهوم القوة العسكرية في العصر النووي في مهمة الأداء (من كسب الحروب

والفوز فيها إلى منعها وتجنبها) في تفسير الواقعيين بدليل وصف المفكر الاستراتيجي برنارد برودي.³

والملاحظ أن كثير من الأصوات المعارضة لتطوير هذا المصدر المتميز من الطاقة؛ سواء للأغراض المدنية أو غير المدنية تعالت منذ كارثة هيروشيما وناغازاكي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد أثبت عدم قابلية التحكم في الأضرار البشرية والمادية لاستخدامها. مما حدا بالأمم المتحدة إلى مناقشة هذه النقطة من خلال دعوة أول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مراقبة دولية من أجل التحكم في أسلحة الدمار الشامل عام 1946. وتواصلت الجهود الدولية المختلف للحد من انتشار التكنولوجيا النووية ومعدات صنعها إلى أطراف غير مالكة لها ضمن ما يطلق عليه بمنع الانتشار النووي.⁴

تقوم ظاهرة الحوكمة النووية - باعتبارها الوسائل والأدوات العقلانية لضبط الانتشار النووي فكريا وسياسة - على تفعيل عمل المؤسسات والهيئات العالمية المختصة بمنع الانتشار، وبناءا على محاربة التوظيف العسكري الخطير للطاقة النووية، ناهيك عن تحفيز الأفكار المناهضة لتصدير المواد النووية والخطط العسكرية لتصميم مفاعلات إنتاج الأسلحة، وهذا في سبيل نشر وديمومة ثقافة محاربة الانتشار النووي عالمياً.

١- معاهدة منع الانتشار النووي 1968 وقيود مزايا الطاقة النووية:

يقضي منطق الرشادة النووية **Nuclear Rationality** تفعيل مبدأ "الطاقة النووية للجميع" بوصفها حقا شرعيا مطلقا لكل دولة تسعى لتوظيف هذا المصدر في اقتصادها وأبحاثها التكنولوجية المفيدة للدفع قدما نحو مصاف الدول المتطورة، وفق ما نصت عليه المعاهدة **NPT** في المادة الرابعة؛ فليس ثمة ما يمنع أي طرف فيها من حق تطوير الأبحاث المتعلقة باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية⁵، مقابل واجب الالتزام بالحدود المدنية المشروعة لمجالات توظيف تلك الطاقة، بحيث تساهم في خدمة الإنسان والبيئة وتحافظ على الأمن والأمان المرتبطين بهذه الطاقة؛ مما يعني أن الخوف من الطاقة النووية -كمصدر للإفناء العالمي المتبادل- يتبدد في ظل الإيمان بمزاياها الإنسانية المدنية، بعيدا عن الهواجس العسكرية باستخدامها وفي ظل القيود الصارمة للمراقبة النووية التي تسهر على تطبيقها مختلف المؤسسات والمنظمات الدولية ذات الشأن.

ونظرا لأهمية هذه المعاهدة، سرى العرف الدولي على اعتبارها أساس المعاهدات الدولية وأوسعها عضوية كونها تقي العالم من تهديد التدمير النووي، الذي لطالما خيم على العالم منذ الستينيات من القرن العشرين بين المعسكرين الشرقي والغربي.

ب- المؤسسة العالمية المناهضة للانتشار النووي:

شاع الخوف من انتشار الأسلحة النووية في العلاقات الدولية منذ أول تجربة خاضتها واشنطن عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، وتولدت فكرة واسعة في صفوف القوى الكبرى آنذاك؛ وهي الفواعل الرئيسية في الأمم المتحدة، مفادها أنه لو أُتيحت أمام دولة ترغب في حيازة السلاح النووي فرصة سانحة للتغلب على ما يعتريها من قصور نووي، فإنها ستستغل الفرصة قصد التحول إلى دولة نووية مقتدرة، عبر إتقان مراحل التصميم التكنولوجي، واكتساب التقنيات اللازمة من الدول النووية الفعلية. وفي هذا الإطار تمكنت الجهود الدولية لأجل منع الانتشار النووي التي بذلت منذ 1946 من تجسيد هدف إيجاد هيئة دولية تضطلع بمراقبة البرامج النووية للدول والتأكد من عدم تحويلها للأغراض العسكرية، ألا وهي الوكالة الدولية للطاقة الذرية⁶.

ج- تعميق ثقافة الأمن النووي "الفرد - الدولة - العالم":

يتحقق مفهوم الأمن النووي المرتبط بتجنيب العالم سبل تمبيع طرق الوصول إلى السلاح النووي ومعدات صنعه، ناهيك عن المعارف العلمية " التكنولوجيات " الميسرة لتصميمه، من خلال خلق قاعدة سلوكية لرفض الانتشار النووي⁷؛ فيؤمن بها الفرد العادي والفرد المناضل ضمن حركات وجمعيات منوئة للذرة العسكرية، وبذلك تشيع ثقافة الخوف من احتمال التدمير العالمي في حالة وصول هذه

الأسلحة الخطيرة إلى يد جماعات إرهابية أو متطرفة، وكذا قادة دول غير مسؤولين.

يصبح دور الدولة ناجعا في مجال الحوكمة النووية والتحسيس بحتمية منع كل السبل المؤدية إلى إقامة برامج نووية عسكرية، إذا تعمقت فكرة -لا للأسلحة النووية **No going nuclear**- على الصعيد المحلي -الاجتماعي، بحيث تدفع القنوات الفردية بضرورة محاربة ثقافة التسلح النووي إلى تعزيز سياسات الدولة الوطنية لمكافحة الانتشار، ويكملها السلوك العالمي الرافض للانتشار ضمن حلقة متسلسلة ومتواصلة ومتراصة.

وقد أشارت مقاصد الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى هذا الجانب في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1954 بعنوان "الذرة من أجل السلام"، الذي أفضى فيما بعد إلى تأسيس الوكالة، يمكن حصرها في النقاط التالية⁸:

أولاً؛ العمل على استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية في المجالات الصحية والاقتصادية من أجل رفاه العالم وراحة الإنسانية.

ثانياً؛ التأكد من أن المساعدة التي تقدمها أو تنظمها أو تشرف عليها الوكالة لا تستغل في الأغراض العسكرية.

ثالثاً؛ التعاون مع الوكالات المتخصصة المعنية من أجل وضع المعايير التي تكفل حماية الصحة العامة والحد من المخاطر المتعلقة سواء بالأرواح أو الممتلكات.

3/ عقبات الحوكمة النووية وتحديات نجاعتها في ظل مخاطر الانتشار النووي:

إن ما يحد من نجاعة سياسات الحوكمة في المجال النووي جملة من الصعوبات السياسية والقانونية والنفسية المتعلقة بالدول وصناع القرار على حد سواء؛ بحيث يحيد كل طرف عن الهدف المنشود وهو منع الانتشار في بيئة مقاومة لقاعدة التخلي عن الخيار النووي -بوصفه سبيلا للاستقلال التكنولوجي والهبة السياسية والنضوج الاقتصادي- العلمي-، ناهيك عن تعميق الإدراك بسياسة المعايير المزدوجة في التعامل مع من يسعى لتطوير برنامج نووي مستقل، على غرار الحالتين؛ الإسرائيلية والإيرانية في الشرق الأوسط. فالدول تتمرد على قاعدة المنع إذا شعرت بأنها لا تسري على الدول قاطبة؛ فمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية يُعابُ عليها بأنها تمييزية، على أساس أن بعض البلدان النامية تتهم الدول المتقدمة والمسيطرة على تكنولوجيا السلاح باستخدام نظام عدم الانتشار للحفاظ على احتكارها للتكنولوجيا النووية المتقدمة، مما حدا بها إلى الدعوة الصريحة والعالمية إلى ضرورة الوصول الحر إلى مصادر التكنولوجيا، بعيدا عن عقبات وضوابط تصدير واستيراد المواد النووية المساعدة⁹.

1- سياسات التمييز النووي وازدواجية المعايير:

ظلت القضية الأكثر تعقيدا في مسألة منع الانتشار النووي مرتكزة على طريقة إتاحة الفرصة أمام جميع الدول -دون استثناء- للاستفادة بقدر الإمكان وفي الحدود القانونية المشروعة من مزايا التطبيقات السلمية غير العسكرية للطاقة

النووية، باعتبارها مصدرا للرفاه الاقتصادي والاجتماعي والإبداع التكنولوجي والعلمي، مع الالتزام بعدم توجيهها نحو الغرض الحربي المرتبط بإنتاج الأسلحة، خصوصا أسلحة الدمار الشامل، وهنا تضيق ثقة الدول جميعها في حق التكنولوجيا النووية الآمنة والسلمية، بدليل غياب أساس قانوني واسع لشرعنة حق الامتلاك النووي؛ أي لا يوجد حد واضح بين الحياة والحظر بسبب تعارض الاعتبارات الاستراتيجية الأمنية والمبادئ القانونية لنظام منع الانتشار النووي.

رغم اتفاق خبراء الاستراتيجية على توقيع معاهدة منع الانتشار النووي كبنیان عالمي لمنع وصول الدول غير النووية إلى مصاف الدول النووية، وقاعدة قانونية فريدة لتنظيم استغلال الدول للطاقة النووية لأغراض سلمية - بعيدا عن الأهداف العسكرية - إلا أنها كشفت نقائص جمة على صعيد الامتثال لمبادئها وانتقال موجة الانتشار النووي إلى دول جديدة - ضمن ما يسمى بالانتشار الأفقي - على غرار إسرائيل والهند وباكستان، وحاليا كوريا الشمالية وإيران - على سبيل الاحتمال - مما يطعن في مصداقية فلسفة المنع التي تضمنتها موادها؛ لأن دول عديدة رفضت منطق هذه المعاهدة على أساس أنها تركز الازدواجية في التمكين النووي¹⁰؛ أي أنها ترخص لبعض الدول بامتلاك التكنولوجيا النووية العسكرية والتوجه نحو تطوير القنبلة النووية، بينما تسارع لإعاقة دولاً أخرى من الولوج إلى النادي النووي.

ب- عدم نجاعة سياسات الرقابة والأمان النوويين:

رغم ما تُبذل من جهود ضمن منظومة منع الانتشار النووي لمنع الدول من الحصول على معدات نووية وتكنولوجيا حساسة لتحويل مواد مشعة للأغراض غير المدنية للطاقة النووية، إلا أنها عجزت كضمانات قانونية دولية واسعة عن تفعيل رقابة حقيقية على المنشآت النووية داخل الدولة، بدليل فشل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ثني كوريا الشمالية منذ نهاية التسعينيات عن استكمال برنامجها لتطوير البلوتونيوم والصواريخ الباليستية¹¹، فقد تقدم الدول على إقامة برامج سرية مستقلة عن برامجها الخاصة بالتوظيف السلمي للطاقة النووية، بدوافع التمويه والتعتيم على مفاعلاتها وطرق اشتغالها.

ج- سيولة التكنولوجيا النووية واختراق السياسات الوطنية:

لقد أحدثت ثورة الطاقة النووية قطيعة مع سياسات الدول التقليدية للبحث عن موارد في سبيل التنمية الاقتصادية-الاجتماعية والتقدم العلمي، بحيث أضحت تبحث عن مصادر متطورة للتكنولوجيا الحديثة الدقيقة التي تيسر عليها طرق النهضة التنموية والدفاعية على حد سواء، إذا سلمنا بحتمية إتقان قواعد الطاقة الذرية في القرن الواحد والعشرين، وكثير من الدول النامية -على سبيل التأكيد- لم تتردد في إقامة شراكات علمية مع مخابر عالمية ودول لها باع طويل في المجال النووي، على غرار روسيا والصين والهند وفرنسا، كما شجعت البعثات العلمية ضمن سياسة

البحث عن المعارف التقنية **know-how** الخاصة بالصناعات النووية وطرق استغلالها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كالطب وتوليد الكهرباء.

غير أن يُسر الوصول إلى مصادر التكنولوجيا النووية دون التيقن من نية الأطراف الساعية أو الشبكات والفواعل المساعدة لها، ناهيك عن البنى التحتية المتوفرة لديها يثير شكوكا كبيرة على مستوى المنظمات والوكالات الدولية الساهرة على محاربة التهريب النووي وتصميم المفاعلات بطرق غير شرعية، أمام ضعف الدول في مراقبة المعدات النووية وهشاشتها الأمنية، وتعتبر حادثة تشيرنوبيل عام 1986 أحسن مثال على ذلك¹².

فالدول التي تقتقر إلى معدات الأمن والأمان النوويين، وليست لها خبرة كافية في تسير المعطيات النووية تصبح مشكلة في إدارة الطاقة النووية وتفشل في هدفها المشروع؛ ألا وهو استغلال هذه الطاقة بطرق قانونية ودون المساس بقواعد السلامة والأمان الخاصة بتوظيف الذرة في البناء والتنمية. وهو ما يعتبر اختراقا سلبيا لسيادتها وإنقاصا لمصداقيتها كوحدة وطنية حامية لمصالحها السياسية ومصالح الأفراد بداخلها ولالتزاماتها الدولية في منظومة محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

أُعتبرت مرحلة ما بعد الحرب الباردة فرصة ذهبية لانتقال التكنولوجيا النووية إلى كيانات من غير الدول **Non-State Entities**، تستعين بها في عمليات التهريب والمتاجرة غير الشرعية بالمواد المشعة والوقود النووي وكل ما يساعد على

إقامة مفاعلات نووية¹³، أو يمد يد العون إلى مسؤولين في دول طامحة نووياً؛ على غرار إيران وكوريا الشمالية، مما يتهدد نجاعة الرقابة الدولية -الوطنية في تأمين المرافق والمراكز البحثية الخاصة بالطاقة النووية، كما يقوض سياسات الحوكمة التي تسهر على تطبيقها على أكمل وجه أجهزة التفقيش والوكالات الوطنية والدولية المسؤولة عن منع الانتشار النووي -على رأسها الوكالة الدولية للطاقة الذرية-.

الخاتمة:

برغم التحولات الدولية المتسارعة منذ نهاية الحرب الباردة وما شهدته من بروز متغيرات غير مسبوقة تتهدد الأمن الدولي، تظل مشكلة الانتشار النووي وسبل احتوائها ضمن شبكة فواعل وعمليات الحوكمة النووية تحدياً رئيسياً لمصالح الدول والأفراد في بيئة عالمية سريعة التقلب والتأثر، بدليل أنها استأثرت بقدر كبير من اهتمام النخب والمقررين في الدول كلها، متقدمة كانت أم نامية، كون أن الخطر بقيام حرب بالسلح النووي أو أسلحة أخرى للتدمير الشامل لا يزال ماثلاً، ودفعت إلى بذل جهود قانونية وسياسية حثيثة منذ إبرام معاهدة منع الانتشار النووي 1968، وما سبقها من إقامة بنيان النظام النووي العالمي بتأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسعي مسؤوليها بآليات الرقابة والتحقق في ضمان عدم تحول عديد البرامج النووية للدول إلى الاستخدامات العسكرية للذرة.

فجهود الأطراف المختلفة على الصعيد العالمي؛ دولا أم أفرادا ونخبا من شتى الاختصاصات وتنظيمات مدنية وحتى علمية، تكون ناجعة وفعالة في ترشيد استغلال امتيازات الثورة النووية في العالم إذا ما خُلقت قناعة اجتماعية - سياسية، على المستويين الجوهريين من مستويات السياسة "الدنيا والعليا" بضرورة تجنب العالم والبشرية أخطار الانتحار الجماعي في ظل احتمال توجيه الغاية من الاستغلال النووي إلى الأغراض العسكرية؛ أي صناعة أسلحة حربية ورؤوس نووية وصواريخ باليستية تزيد من عدم استقرار العلاقات الدولية، وهو ما يمكن القول في النهاية بأنه لا محالة البعد الأكثر تعقيدا في مسألة الطاقة النووية .

أصبح من الواضح في زمن تدفق المعلومات وتقنيات تطوير أسلحة الدمار الشامل وطرق حملها واستخدامها أن الفواعل الوطنية المؤسسة لبيئة النظام الدولي -الدول القومية الحصرية- لا يسعها أن تحقق متطلبات الحوكمة الفعالة بشأن الطاقة النووية وسبل الانتفاع بها على الصعيد العالمي، بل لا بد من الاشتراك مع أطراف أخرى قادرة على تقدير مخاطر الذرة العسكرية من هيئات مدنية ونخب سياسية واجتماعية مؤثرة، ناهيك عن الوكالات والمنظمات العالمية ضمن شبكة المجتمع المدني العالمي، وأيضا الهيئات غير الحكومية الناشطة في مجالات البيئة وحقوق الإنسان. حيث يمكن الترويج لثقافة محاربة الخطر النووي وإقناع الجميع بالاعتدال والشفافية في استغلال مزايا الطاقة النووية لخدمة الإنسان.

الهوامش:

¹- برونو تيرتري، السلاح النووي بين الردع والخطر: ترجمة عبد الهادي الإدريسي، هيئة أبو

ظبي للثقافة والتراث كلمة، أبو ظبي، 2011، ص 134.

²- رانية محمد طاهر، السلاح النووي بين مبادئ الشرعية الدولية وحتميات القوة، المكتب

العربي للمعارف، القاهرة، 2013، ص5.

³ - Pascal Boniface, Comprendre le Monde, Editions ANEP, Armand Colin, Paris, 2010, p220.

⁴ - Jean-Paul Chagnollaude, Brève Histoire De L'Arme Nucléaire entre Prolifération Et Désarmement, Ellipses, Paris, 2011, p81.

⁵- إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة

الأبحاث العربية، بيروت، 1979، ص 286.

⁶- Hocine Meghlaoui, Le Défi Nucléaire : L'Atome Dans Les Relations Internationales, Casbah Editions, Alger, 2016, p53.

⁷- Georges Le Guelte, Les Armes Nucléaires : Mythes et Réalités, Actes Sud, Paris, 2009, p144.

⁸- رانية محمد طاهر، مرجع سابق، ص 33.

⁹- سعد حقي توفيق، الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، دار زهران للنشر والتوزيع،

عمان، 2008، ص 201.

¹⁰- أحمد إبراهيم محمود، "مؤتمر منع الانتشار النووي: الإشكاليات والمواقف واحتمالات

المستقبل"، السياسة الدولية، القاهرة، 1995، ص 175.

¹¹- برونو تيريتري، مرجع سابق، ص 118.

¹²- Marie-Hélène Labbé, Le Risque Nucléaire, Presses de Sciences Po, Paris, 2003, pp 38-39.

¹³- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 168.